

أولاً

مصر بين ثورتين^(١)

من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م إلى ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م

(١) سبق للكاتب أن كتب عن ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م راصداً بمقالاته ودراساته أسبابها وإرهاصاتها ومبشراً بها ثم متفاعلاً مع أحداثها وراصداً لمجرياتها وأهم نتائجها وما آل إليه حال المصريين بعدها في كتابه «ثورة الشباب والجمهورية الثانية - ثورة ٢٥ يناير المبشرات والنتائج».

(١)

هل نحن فى الطريق إلى ديكتاتورية جديدة؟

يعيش غالبية الشعب المصرى الآن حالة من القلق الشديد بعد ظهور نتائج الانتخابات الرئاسية الأولى؛ فقد أظهرت هذه النتائج أننا وقعنا بين مطرقة الإخوان المسلمين وسندان رموز النظام السابق وأصبح الخيار بينهما، وهذا الخيار يشكل بالنسبة لأغلبية الشعب المصرى خيارا صعبا لم يكونوا يتصورونه ولم يتوقعوه!!

والحقيقة التى لاشك فيها أن الخوف كل الخوف لدى الجميع أن تتحقق رؤية فيلسوف الثورات السلمية «جين شارب» الذى ألهم شباب ثورتنا ثورة ٢٥ يناير بمؤلفه الشهير «من الديكتاتورية إلى الديمقراطية» والذى أحسن د. محمد الشرقاوى صنعا بنقله إلى اللغة العربية حين يقول: «إن هناك خطرا محققا يتمثل فى أن العديد من الأمم أثناء هذه التغيرات الأساسية السريعة - يقصد المصاحبة للثورات - (تأخذ اتجاهها معاكسا لتتبع تحت نير أنظمة ديكتاتورية جديدة)، حيث تسعى الزمر العسكرية وأصحاب المطامع والمسؤولون المنتخبون والأحزاب السياسية المذهبية باستمرار من أجل أن تفرض إرادتها وتستمر ظاهرة انتهاك حقوق الإنسان والحقوق السياسية للشعوب».

إن محاولة فرض الإرادة الذى نتعرض له الآن من قبل دولة الإخوان من جهة ومن قبل دولة العسكريين من جهة أخرى إنما يقودنا حتما إما إلى ديكتاتورية الإخوان بزعامة المرشد أو إلى ديكتاتورية عسكرية جديدة بزعامة الفريق شفيق وخاصة أننا لم نضع بعد دستور الدولة الذى كان سيمثل الضمان الوحيد لعدم عودة الديكتاتورية من جديد، صحيح أننا قمنا بثورة عظيمة ولا يمكن أن ترجع عقارب الساعة إلى الوراء؛ لأن الثورة أزالنا بالفعل حاجز الخوف عند المصريين وجعلتهم يدركون قيمة خروجهم السلمى وقدرتهم على التغيير، لكن ماذا لو ووجهت ثورتهم السلمية برد فعل عنيف من قبل ميليشيات الإخوان أو من قبل الجيش والشرطة؟ هنا ستكشف الديكتاتورية عن وجهها القبيح من أى الطرفين. إن المصريين لم يقوموا بثورتهم ليعيدوا إفراز ديكتاتورية الحكم العسكرى من جديد، كما أنهم لم يقوموا بثورتهم لكى يهيمن على الحكم فصيل معروف عنه تاريخه

الدموى وخاصة أنه الآن تحت قيادة زمرة تؤمن بالفقه الإخوانى المغلق الذى لا يقبل الخروج عليه ومن ثم لا يقبل الحوار مع الآخر، وإن قبل الحوار معه لفترة بغرض الوصول إلى الهدف المنشود سرعان ما يتراجع عن العهد ويعود إلى نقطة انطلاقه الأساسية المتمثلة فى مصلحة الجماعة أولا.

وعلى ذلك فإن على طرفى المعادلة الحالية اللذين سيخوضان انتخابات إعادة لرئاسة الجمهورية أن يقدموا للجماهير المصرية بحق الضمان لقيام دولة مدنية ديمقراطية ضد التمييز والاحتكار، دولة ينشد حاكمها العدل والمساواة بين المواطنين دون وصاية ودون تجبر، دولة يكون الحاكم فيها هو الدستور والقانون الذى يطبق على الجميع حاكما ومحكومين، دولة يكون الدين فيها بين المرء وربّه والوطن يكون فيه للجميع لا فرق بين مسلم ومسيحى. إن الدولة المصرية منذ فجر تاريخها دولة مدنية عظيمة بنت حضارتها منذ العصر الفرعونى حتى الآن على العيش المشترك بين كل الطوائف وكل الديانات، ولم يختلف ذلك فى العصر السكندرى و المسيحى حتى العصر الإسلامى، وإلى الآن لم يتقاتل المصريون ولم يعرفوا التمييز وإنما كانوا يمارسون شعائرهم الدينية أيا كانت ديانتهم فى المعابد والكنايس والمساجد ويعيشون معا حياة مدنية محترمة أيا كان حكامها سواء كانوا يونان أم رومان أم مسلمين. إن المرجعية الدينية التى يتحدث عنها الإخوان والقول العلنى بتطبيق الشريعة الإسلامية على الدولة إنما يعنى أننا لم نكن، منذ دخول الإسلام إلى مصر وحتى الآن، لم نكن دولة إسلامية، إنهم يتناسون أن مصر بنص دستورها دولة إسلامية تفخر بتدينها المعتدل ووسطيتها العظيمة التى عبر عنها الأزهر الشريف بعلمائه العظام، أولئك العلماء الذين نشروا الإسلام الوسطى فى أرجاء المعمورة دون ادعاء ودون تفاخر، إن دولة الأزهر الشريف لا يصح أن تتهم من قبل هذه التيارات التى تتزيا بالإسلام لأغراض سياسية بأنها لا تطبق الشريعة؛ فالمادة الثانية من الدستور تنص على أن الإسلام هو المصدر الرئيسى للتشريع، إذن فما الداعى إلى تلك التصريحات التى أزعجت معظم المصريين مسلمين ومسيحيين!

وعلى الجانب الآخر، فإن على الفريق شفيق أن يعلن صراحة أنه منحاز للشعب ولثورته وأن يتناسى خلفيته العسكرية تلك، فهو رجل مؤهل تأهيلا عاليا وإن خدمته خلفيته العسكرية فى قيادة الدولة، ومن ثم فإن عليه أن يعلن أنه سيحكم بموجب دستور جديد لدولة قامت بها ثورة تنشد الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، دولة لا تمييز فيها

للجيش على الشعب ، دولة تريد أن تنهض على أسس ديمقراطية لا استبداد فيها. إن ما قاله فى تصريحاته الصحفية عقب إعلان نتائج الانتخابات فى مرحلتها الأولى ليس كافياً لطمأنة الجماهير المصرية ؛ إذ لا يزال قبوله لرئاسة الوزارة أثناء قيام الثورة وانحيازه لمبارك يعنى مسؤوليته التاريخية عن مقتل الثوار فى ميدان التحرير، إن عليه أن يتبرأ من انتسابه لهذا العهد المباركى الديكتاتورى ويعلن تبرؤه من الرأسمالية الوقحة التى استولت على كل موارد الدولة وسخرتها لخدمة فئة ضالة استبدت بالشعب ونهبت ثرواته، إن عليه أن يتعهد بتحقيق العدالة الاجتماعية ورد الحقوق إلى أصحابها، عليه أن يتعهد بأنه سيرعى دولة القانون والعدالة وأنه سيتولى منصبه إذا فاز به خادماً للشعب الذى اختاره ولم يأت لتسديد فواتير من ساندوه من زبانية الحزب الوطنى المنحل ورأسماليته الوقحة. ولعلى هنا أعلن تأييدى لتلك الوثيقة التى اتفقت عليها الأحزاب المدنية التى تؤكد على هذه المبادئ التى ينبغى أن يوقع عليها طرفى السباق الرئاسى حتى نطمئن أن أحدهما فى حالة فوزه سيلتزم بالمبادئ الديمقراطية وبقِيم الدولة المدنية التى ننشدها جميعاً، وإلا فالأفضل أن يقاطع المصريون هذه الانتخابات التى ستقودنا فى حالة عدم توقيع طرفيها على هذه الوثيقة إلى طريق ديكتاتورى جديد لا نتمناه لأنفسنا مرة أخرى، وإذا كان الطرفان المتنافسان فى السباق الرئاسى لا يتمنيانه لمصر ولنا فليوقعوا على هذه الوثيقة التى تؤكد التزامهما بذلك مادامنا لم نضع بعد دستورنا الدائم الذى كان سيمثل العقد الاجتماعى والسياسى الذى يحدد شكل دولتنا الديمقراطية وأسسها المدنية واحترامها لحقوق الإنسان كاملة وغير منقوصة وغير مهددة من أى طرف وخاصة ذلك الحاكم الذى سننتخبه بإرادتنا الحرة ولا بد أن يخضع هو بداية لإرادتنا فى أخذ الضمانات الكافية عليه حتى لا يستبد بنا ولا يعيد إنتاج نظام ديكتاتورى جديد أيا كان شكله !!



(٢)

المصريون فى مخاض النهضة بين خطاب التقدم وخطاب التخلف

يعيش المصريون الآن حالة من القلق والترقب لم يعرفوها منذ مطلع العصر الحديث؛ فقد مروا بتجارب وخبرات عديدة سابقة كان الهدف فيها واضحا والعدو فيها بارزا وأساليب مواجهته محددة، وفى تاريخ ثوراتهم كانت الثورة قادرة إما على تحقيق أهدافها وحققتها أو عجزت عن ذلك فخدمت وانتظرت اللحظة المناسبة لتحقيق الهدف!!

أما اليوم فالمصريون قد قاموا بثورة غير مسبوقة فى التاريخ سواء فى آلياتها أو فى مفاجآتها للقاصى والدانى، بل ربما لبعض المصريين أنفسهم، وقد كانت ثورتهم هذه المرة ضد استبداد الحاكم المصرى نفسه وليس ضد حاكم أجنبى أو الغزاة المستعمرين، ولما حققوا النصر على المستبد كانت آمالهم عريضة ومساحة التفاؤل لديهم كبيرة بأنهم قادرون على تحقيق بقية الأهداف بسهولة لأن الشعارت المرفوعة محددة وواضحة (حربة - عيش - كرامة إنسانية - عدالة اجتماعية) (والطريق إليها بدأوه بتحقيق نصر مبين خلال ثمانية عشرة يوما فقط، فما الذى يقف عائقا أمام تحقيق بقية الأهداف؟!)

ذلك كان حال كل المصريين فى الأيام التالية على رحيل مبارك، فما الذى غير الحال وأحل التشاؤم محل التفاؤل، وأحل الكآبة والتجهم محل الابتسام والبشر، ما الذى جرى بحيث جعل المصريون فى هذه الحالة من الذهول والترقب، ما الذى جعلهم ينتقلون من حالة وضوح الأهداف والرؤى إلى الحالة الضبابية التى يعيشون فيها الآن؟!

لاشك أن أسبابا عديدة أوصلتهم إلى هذه الحالة لعل أهمها أنهم أصبحوا يخشون تجذر الانقسام بين الأحزاب والقوى السياسية ويخشون السيطرة الكاملة لفصيل الإخوان المسلمين على الدولة ودفعهم لأهل الثقة على حساب أهل الخبرة، يخشون من دستور تمت صياغته على عجل ولم يشارك فى وضعه كل فصائل وأطياف المجتمع ولم يلق الحد الأدنى من التوافق المجتمعى، يخشون من التعدى الدائم على السلطة القضائية وعدم احترام أحكامها، كما يخشون من تلك التصريحات التى تنهال لحظة بعد أخرى من

متطرفى التيارات الإسلامية مباشرة بتقييد الحريات وتكبيد المبدعين وعرقلة دور المرأة فى المجتمع .. إلخ. فضلا عن خشية المصريين من تدهور الأحوال الاقتصادية والأمنية أكثر من ذلك مما يندر بعواقب وخيمة على المستويين الفردى والاجتماعى ويهدد بانهيار الدولة المصرية ذاتها!!

وبداية أود التأكيد على أن مصر الدولة لا تنهار ولا يمكن أن تنهار؛ فالمصريون الذين بنوا أول حضارة فى التاريخ عمادها دولة مستقرة مركزية ذات سيادة وهيبة ألهمت وعلمت العالم معنى الدولة وكيفية بناء الحضارة والمدنية لا يمكن أن يسمحوا بذلك، ولا يمكن أن ينقادوا إلى ما يضر بلدهم ويهز أركان دولتهم المهيبة والمهابة عبر التاريخ. إن إمكانيات مصر البشرية والمادية وموقعها الجغرافى الفريد وريادتها فى المنطقة لا يمكن أن تهتز نتيجة بعض الخلل الاقتصادى والأمنى؛ ولعل تاريخنا القريب يشهد على ذلك، فقد خرجت مصر من حرب أكتوبر ١٩٧٣م وخزانتها لا تحتوى على مليون دولار!! ومع ذلك نجحت فى تجاوز الأزمة بفضل روح النصر التى تحلى بها المصريون، تلك الروح التى جعلتهم يتحدون الصعاب ويصبرون على المكاره حتى تعدت مصر الأزمة وبدأت التنمية وإعادة البناء بدءاً من مرافقها المنهارة حتى المدن الجديدة بما حملته من مبشرات النهضة الاقتصادية والرخاء لشعبها.

وفى اعتقادى أن كل ما نحتاج إليه لكى تعود الابتسامة إلى الوجوه ويحل البشر محل التجهم والوجوم، نحتاج لإعادة النظر فى خطابنا اليومى سواء كان خطاب النخبة أم خطاب العامة، فقد غلبت على هذا الخطاب نبرة التحدى والرفض للآخر بدلا من التسامح معه والقبول به أيا كان فكره وأيا كان انتماءه السياسى أو الدينى، غلبت عليه لغة التخوين وتوزيع الاتهامات من الجميع على الجميع، غلبت عليه لغة الشتائم والسباب التى كانت أبعد ما تكون عن طبيعة الشعب المصرى المتدين المعتدل فى كل شىء!!

والحقيقة التى ينبغى أن يعيها القاثمون على الأمر أن تغيير لغة الخطاب هذه مرهون بهم هم وبلغة خطابهم، حيث غلب عليها الإقصاء بدلا من الدعوة الصادقة إلى المشاركة، غلب عليها التعالى والمغالبة بدلا من التواضع والاعتراف بالخطأ. إن على من بيدهم السلطة أن يعوا أن السلطة لا تدوم لأحد مهما تعالى على الآخرين واعتصم بشلته أو بحزبه أو بجماعته أيا كانت قوة هذه أو تلك!! إن خطاب السلطة ينبغى أن يتسم بالتواضع وإعلاء

القيم الأخلاقية قولاً وفعلاً، والالتزام بمبادئ الحوار الإيجابي البناء الذي يسعى لتحقيق النتائج الإيجابية للجميع وليس لمصلحة صاحب السلطة فقط. إن خطاب السلطة ينبغي أن يكون متوازناً يراعى المصلحة العليا للوطن وليس مصلحة الجماعة أو الحزب! إن خطاب السلطة ينبغي أن يسارع إلى الاعتراف بأخطائه بدءاً من التسرع في إجراء استفتاء على الانتخابات أولاً، ونهاية بإجراء استفتاء على دستور لم يلق الإجماع أو على الأقل التوافق الوطني!! إن خطاب السلطة ينبغي أن يعترف بأنه أعطى الأولوية في المرحلة السابقة والحالية لأهل الثقة على حساب أهل الخبرة ولا يكتفى في ذلك بالأقوال والاعتذارات الشفوية، بل ينبغي أن تأتي الأفعال مواكبة، بل وفي حالتنا هذه سابقة على الأقوال حتى تعود الثقة بين الشعب والسلطة. وحينما تتسق في خطاب السلطة الأقوال مع الأفعال وتعود لغة خطابها إلى العقلانية وإعلاء مصلحة الشعب على مصلحة الحزب والجماعة والشلة ويرى الناس نتائج ذلك على الأرض، حينذاك سنجد بالضرورة أن خطاب الشعب قد تغير ليتوافق مع خطاب السلطة ويعود الكل في واحد من جديد.

إن على الدعاة الجدد، سواء كانوا ينتمون إلى جماعة الإخوان أو إلى جماعات السلفيين أو الجهاديين أو غير هؤلاء وأولئك من التيارات الإسلامية التي قفزت إلى الواجهة بفضل ثقة الشعب الذي منحهم الأصوات أملاً في أن يقودوا التغيير إلى الأفضل، إن على هؤلاء وأولئك أن يراعوا ضمائرهم ويعيدوا تأمل خطابهم الدعوى في الفترة السابقة ليجدوا أنه كان خطاباً صامداً وصارماً وداعياً إلى الفرقة والانقسام والتمييز بين طوائف الشعب، فضلاً عن أنه في كثير من الأحيان كان مخالفاً للشريعة الإسلامية السمحة الداعية إلى الوفاق والتآلف والاستقرار والتعاون، وبدلاً من أن يكون خطابهم الدعوى خطاباً لنا سمحاً يدعو الناس بالحسنى والموعظة الحسنة كان خطاباً غليظاً منفراً يركز على المظهر دون الجوهر، يركز على الهوامش دون المتن، يركز على ما يفرق دون ما يجمع ويوحد!! لقد غاب عن خطاب الإسلاميين خطاب وقيم التقدم التي دعا إليها الإسلام وأقام عليها المسلمون الأوائل حضارتهم الرائعة التي سادت العالم وصدرت صور التقدم الفكري والعلمي والسياسي والاقتصادي والإداري إلى الغرب المتخلف، ومنها بدأت نهضته الحديثة وتخلفنا نحن لأن أجدادنا لم يواصلوا التمسك بها واستبدلوها بقيم التخلف وواد الاجتهاد والتصارع على المصالح الدنيوية الفانية!! وهكذا يفعل الآن من يدعون أنهم وحدهم أصحاب المرجعية

الإسلامية؛ إنهم يتخذون من الدين ستاراً لتحقيق أهداف سياسية خاصة وليس لتحقيق تقدم حقيقى كان ينتظره الجميع منهم!! لقد استعان المسلمون الأوائل بالترجمين والعلماء اليهود والمسيحيين فى بناء النهضة الإسلامية وهم يحاولون الآن إقصاءهم وتخويفهم وبث الرعب فى قلوبهم!! إن تغيير لغة الخطاب وخاصة من قبل الإسلاميين إلى خطاب نهضوى يدعو إلى قيم التقدم من خلال التركيز على جوهر الدين وإعلاء مصلحة الأمة أصبح ضرورة ملحة تلخصها عبارة واحدة هى: إما أن يفعلوا ذلك ويلاقوا الترحيب من عامة الشعب وخاصته وإما أن يعودوا إلى السكون والتخفى مرة أخرى. إن إرادة الشعب المصرى طوال تاريخه إرادة حياة وإرادة بناء للحضارة والتقدم وليست إرادة هدم وتخلف، إنه شعب صبور وواع وهو بلا شك قادر بحسه التاريخى والحضارى العميق أن يواجه دعاة التخلف والعودة إلى الوراء وأن يجعلهم رغم أنوفهم يفسحون الطريق لمن يستطيعون قيادة مصر وشعبها من جديد إلى الاستقرار والنماء والتقدم.

لقد ثار هذا الشعب البطل من أجل نيل الحقوق المهضومة ومن أجل صنع الحياة الأفضل له وللأجيال القادمة من بعده، ولن تتوقف ثورته إلا إذا شعر بالفعل أن تحقيق أهداف ثورته قد بدأت تلوح فى الأفق على يد أناس تعلوا لديهم مصلحة الوطن على مصالحهم الخاصة، أناس مخلصون وجادون فى تحقيق كل ما يطمح إليه الشعب، أناس يعرفون كيف يديرون موارد الدولة لصنع التقدم وكيف يعملون بكفاءة وإخلاص حتى يتحقق الرخاء.



(٣)

هل أن أوان ثورة الجامعات المصرية!؟

لقد بدأت مصر بالفعل عصر الجمهورية الثانية منذ أن انتخب رئيسا مدنيا للبلاد، وانتهت الفترة الانتقالية بنجاح حينما انتهى ازدواج السلطة السياسية وعاد العسكريون إلى ثكناتهم وحينما بدأ التغيير يشمل كل جوانب الحياة في مصر بقيادة د. محمد مرسى وهو أستاذ جامعى يعى بلا شك أن تقدم الأمم والشعوب مرهون بتطوير منظومتها التعليمية وتحديث منظومة البحث العلمى فيها ويعرف جيد المعرفة أن هذا التطوير عادة ما تقوده الجامعات التى هى بمثابة القاطرة التى تقود هذا التقدم؛ ومن ثم فإن على الجامعات المصرية الآن أن تثور على أوضاعها المتردية وأن تزيج عن كاهلها كل عوامل الترهل والجمود لتبدأ بقيادة قياداتها المنتخبة وأساتذتها وباحثيها ثورة شاملة تغير وجه الحياة ليس فى الجامعات وحدها، بل لتغير وجه الحياة على أرض مصر كلها. إن علماءنا فى الجامعات المصرية لا يقلون فى قدراتهم العلمية عن علماء العالم المتقدم، بل على العكس، فبينهم من يستطيعون المنافسة على قيادة الفرق البحثية الدولية فى كل العلوم وفى مختلف ميادينها البحثية، وإن كان ينقصهم بعض الإمكانيات المادية فهم قادرون بما يملكون منها على أن يحققوا الطفرات العلمية والإنجازات المبدعة فيها.

والحقيقة أننى لا أبالغ فى ذلك؛ فقد نجحت جامعة القاهرة قبل ثورة يناير وبعدها فى أن تثور على أوضاعها وأن تنفض عن نفسها غبار الجمود والتخلف الذى أدركته وهى تحتفل بمئويتها الأولى برئاسة د. على عبد الرحمن، حيث نجحت بالتركيز على البحث العلمى والنشر الدولى فى أن تحتل مكانا بين الخمسمائة جامعة الأولى على مستوى العالم، وقيل آنذاك إنها دخلت التصنيف العالمى بفضل فوز د. محمد البرادعى وهو أحد خريجيها بجائزة نوبل للسلام، لكن الحقيقة أن الجامعة كانت قد بدأت فعلا طريق الصعود، حيث لم يمتد وقت طويل حتى عادت مرة أخرى فى العاميين الأخيرين وتحت قيادة رئيسها الحالى ونائب رئيسها السابق للدراسات العليا والبحوث د. حسام كامل إلى التصنيف الدولى لتحتل مركزا أكثر تقدما، حيث ظهرت فى التصنيف الأخير فى المركز «٤٠٥» على مستوى

جامعات العالم وذلك بحهد أساتذتها وباحتثها الذين طوروا قدراتهم البحثية وضاعفوا التركيز على النشر العلمى الدولى فى أهم الدوريات العلمية العالمية وساعدهم فى ذلك دعم الجامعة للنشر العلمى الدولى ودعم سفرهم للمشاركة فى المؤتمرات الدولية فضلا عن تأسيس المجلة العلمية الدولية لجامعة القاهرة والتي لاقت قبولا وترحيبا واسعا من علماء العالم وزادت من فرص الباحثين المصريين فى النشر الدولى لأبحاثهم العلمية.

إن الجامعات المصرية الأخرى لاتقل إطلاقا فى إمكانياتها العلمية والبحثية عن جامعة القاهرة فهى كلها ابنة جامعة القاهرة وشقيقاتها اللاتى تزخر بالعلماء القادرين على وضع مصر على الخريطة العلمية الدولية والقادرين على مضاعفة جهودهم البحثية ليس بغرض النشر الدولى والظهور على المستوى العلمى العالمى فقط، بل على حل معظم المشكلات التى يعانى منها المجتمع المصرى من خلال هذه الأبحاث وتطبيقاتها. وإنى لأعنى وبعى معى رئيس الدولة ووزراؤها ومثقفوها وقادة الفكر والرأى فيها أن معظم الحلول لمشكلاتنا العلمية والاقتصادية، بل الاجتماعية والسياسية موجودة داخل الرسائل والبحوث التى يخرجها كل عام مئات الباحثين العلميين المصريين سواء فى رسائلهم العلمية للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه أو فى أبحاثهم للترقى للدرجات الأعلى فى الجامعات أو فى مراكز البحوث العلمية أو فيما يعدونه من أبحاث للمشاركة فى المؤتمرات الدولية والمحلية. ولا يتبقى لحل هذه المشكلات إلا أمرين اثنين؛ أولهما معنوى وهو أن نثق بقدراتنا العلمية بالنتائج البحثية التى يقدمها العلماء المصريون، وثانيهما مادى وتطبيقى وهو أن نوفر الإمكانيات المادية للبحوث العلمية، ونعلم بها الجهات التى تأخذ نتائج هذه الأبحاث والمكتشفات العلمية لتطبيقها فى ميادين الصناعة والزراعة وفى جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المصرية. إن ثقتنا بالقدرات البحثية للعلماء المصريين هى نقطة البداية لأننا وإلى الآن عادة ما نفضل اللجوء للخبرات الأجنبية فى حل مشكلاتنا من مشكلة إنشاء المحطات النووية لتوليد الطاقة إلى مشكلات المرور والتأمينات الاجتماعية!! وفى الحقيقة أن هذا التفضيل للخبراء الأجانب هو السبب المباشر فى إخماد وكبت القدرات البحثية المبدعة لباحثينا وعلماثنا فضلا عن أنه السبب فى هجرة العقول المبدعة إلى الخارج ليجدوا البيئة البحثية الملائمة للبحث العلمى المتقدم وتطبيقاته.

إننى أشعر الآن أننا بالفعل على أعتاب نهضة شاملة فى مجتمعنا، وأن هذه النهضة لن تتحقق إلا عبر الدور الرائد والقيادى للجامعات المصرية، ومن ثم ينبغى أن يترجم

ذلك إلى خطة عمل قومية تنطلق من توفير الدعم المادى اللا محدود لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية سواء بزيادة رواتبهم تلك الزيادة التى تشجعهم على التفرغ للبحث والإبداع العلمى أو بتوفير الإمكانيات المادية والبيئة البحثية التى تمكنهم من إجراء بحوثهم العلمية المبدعة بنفس القدرات التى توفرها الجامعات المتقدمة فى الشرق والغرب لباحثيها وعلمائها، وثانيا أن يصدر القانون الجديد للجامعات معبرا عن كل ذلك فيزيل أية عقبات تحول دون حرية البحث العلمى وتشجع على استمرارية تطوير وتحديث البرامج التعليمية والبحثية داخل الجامعات المصرية، ويؤكد على استقلال كل جامعة برؤيتها ورسالتها وبآليات تحقيق أهدافها ويؤكد كذلك على استقلال الجامعات المالى والإدارى بشكل تام، ومن ثم فلم يعد مقبولا الإبقاء على السلطات المطلقة للوزير وللمجلس الأعلى للجامعات فى السيطرة على الجامعات وتنظيم برامجها الدراسية والبحثية. وإذا لم يكن ممكنا - فيما أرى - إلغاء المجلس الأعلى للجامعات بكل سلطاته، فليبقى ولتتحدد سلطاته فى الحد الأدنى الذى يتوقف عند رسم السياسات العامة للتعليم العالى وتنظيمها دون التدخل فى شئون الجامعات الأكاديمية والإدارية. وثالثا أن تتاح الفرصة للجامعات وخاصة من خلال قطاعى الدراسات العليا والبحوث وشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة للاتصال المباشر بالهيئات والشركات والمصانع المختصة لتسويق أبحاثها وعقد اتفاقات الشراكة بين الجامعات وبين هذه الجهات.

إن من شأن هذه الشراكة البحثية والتطبيقية بين الجامعات وهيئاتها البحثية وبين هذه القطاعات من المجتمع ليس فقط تحقيق التطور العلمى والتقنى وحل المشكلات التى تواجهها، بل تساهم بفعالية فى أن ينشأ لدينا ما يسمى عالميا الآن بـ «مدن المعرفة»؛ فالمعرفة والإبداع العلمى الذى توفره الجامعات ينبغى أن يسهم بشكل مباشر فى تطوير الصناعة والزراعة والحياة الاجتماعية والاقتصادية داخل المدن التى تتواجد فيها هذه الجامعات، وعلى الهيئات والشركات فى هذه المجالات أن تتعاون وتدعم الشراكة مع الجامعات القريبة منها لتوفر لها بالبحث العلمى ما تحتاجه من أسس للتطوير والتحديث. وعلى هذا النحو يكون التلاحم بين الجامعة وهيئات المجتمع المختلفة أساسا لتطوره وتقدمه. ولعل بداية الغيث قطرة وهذه البداية تتمثل فى مدينة زويل العلمية فهى أول وأهم مشروع فى هذا الاتجاه الذى يقوده بافتدار معرفى وبإدراك فلسفى وتطبيقى عظيم العالم

المصرى الفذ د. أحمد زويل، إنها البؤرة المضيئة الأولى التى ستشع بنورها وريادتها على المجتمع العلمى المصرى بجامعاته وهيئاته البحثية ليشمل التقدم كل جوانب الحياة على أرض مصر. فقط مطلوب من الجامعات المصرية الآن وليس غدا أن تبدأ ثورتها الداخلية بأيدى وعقول أساتذتها وباحثيها وهى من ثم ستقود الثورة على كل جوانب التخلف فى مجتمعنا وتقوده حتما إلى التطوير والتحديث والتقدم.



(٤)

يا ليته يكون فرعوناً!!

حينما احتد النقاش حول ما يجرى فى مصر حالياً من صراع بين تيارات الإسلام السياسى وبين بقية القوى الوطنية، صاح صديقى قائلاً: لا نريد فرعوناً جديداً!! فأدهشه ردى الهادئ: يا ليته يكون كذلك. فصاح مرة أخرى: أتريد أن يحكمنا ديكتاتوراً جديداً!! قلت له: يا صديقى أرجو أن تميز بين الفرعون والديكتاتور؛ فالفرعون لم يكن ديكتاتوراً ولم يكن مستبداً كما تدعون عليه. إننى بحق أعجب من شعب لا يقرأ تاريخه جيداً، ويظل يردد عبارات وشعارات غير صحيحة دون أن ينشغل ولو لمرة واحدة بأن يقرأ ويعرف حقيقة الأمر. فهل كان الحاكم المصرى فى مصر القديمة ملكاً مستبداً متسلطاً لا يقف فى وجهه أحد ولا يخضع لقانون؟!

الحقيقة يا صديقى العزيز أن كلمة الفرعون لم تكن تعنى أكثر من صاحب القصر أو ساكن القصر الملكى. كما أن الملك المصرى القديم كان يخضع للقانون مثله مثل شعبه، وكان لديه سلطة قضائية يحترمها وقد كشفت الوثائق القديمة عن مدى استقلال القضاء فى مصر القديمة، حيث كانت المحاكمات تسير بدقة طبقاً للإجراءات القانونية. ويروى التاريخ المصرى حادثتين على جانب كبير من الأهمية والدلالة؛ ففى محاكمات الأسرة السادسة والأسرة العشرين حدث أن رجال الحاشية بزعامة زوجة الملك دبروا مؤامرات لقلب نظام الحكم بعد قتل الملك الجالس على العرش؛ ففى عهد الأسرة السادسة فى عصر الملك بيبى الأول دبرت زوجته مؤامرة لقتله وقيل إن سبب ذلك كان غيرتها من زواج الملك بأميرتين غيرها وفشلت المؤامرة وأصدر الملك قراره بتشكيل محكمة لمحاكمتها.

وفى عهد الأسرة العشرين فى عصر رمسيس الثالث دبرت إحدى نساء الحريم الملكى مؤامرة لقتله والاستيلاء على الحكم لتمكين ابنها من اعتلاء العرش وقد اكتشفت هذه المؤامرة أيضاً وأمر الملك بتشكيل محكمة لمحاكمة المشاركين فى هذه المؤامرة. إذن لقد شرع المتآمرون فى قتل هذين الملكين ولكنهما لم يدفعوا هؤلاء المتهمين للإعدام دون محاكمة رغم أن ذلك هو رد الفعل الطبيعى لملك يستيقظ ليرى قاتليه وهم سيشرعون فى قتله، فيهم رابط الجأش

ليستدعى القضاة ويحيل إليهم الأمر مؤكدا لهم أن عليهم أن يتبينوا عبر التحقيق الجريمة والمشاركين فيها محددين نصيب كل مجرم من الجرم ومنزليين عليه العقاب الذى يستحقه دون تدخل منه ويحذروهم من أن يعاقبوا بغير حق!

وقد استدل المؤرخ ديودور من ذلك على أن الملك المصرى القديم كان يحترم القانون والقضاء وكان مقيداً بروح العدالة ولا يستطيع التصرف إلا وفق ما تنص عليه القوانين! فأين حكام اليوم من احترام القانون والقضاء!!

يا صديقى نحن نتهم الملوك المصريين القدامى بالتجبر والاستبداد بينما هم كانوا يؤمنون بالحوار حتى مع خصومهم. انظر إلى فرعون موسى؛ فقد تربى موسى فى قصر الفرعون ولما كبر موسى وكلف بالرسالة السماوية ذهب إلى الفرعون يدعوه إلى الإيمان ودار بينهما الحوار الشهير فى سورة الأعراف، حوار الحجة بالحجة والسحر بالسحر فماذا فعل الفرعون بموسى؟ هل قتله أم استدعى إليه السحرة من أنحاء البلاد كي يردوا على سحره؟ ولما فشل هؤلاء السحرة هل قتل خصمه أم عاقب هؤلاء السحرة على أنهم لم يستطيعوا الرد على معجزة النبى موسى!!

يا صديقى العزيز، لقد اتخذنا من قصة الفلاح الفصيح دلالة على مدى تجبر الملك المصرى واستحسانه للاستيلاء على حمار القروى وما عليه من خيرات وضربه ليزيد من شكاواه التى أعجب الملك ببلاغتها وسحر بيانها!! وكان هذا - إذا ما قرأنا القصة جيداً - أبعد ما يكون عن هذا الملك المصرى القديم؛ فمنذ مطلع القصة تكتشف أن ذلك الموظف الذى طمع فى حمار الفلاح وما عليه من مؤن لم يستطع الاستيلاء عليه إلا بحيلة خبيثة. ولما كان هذا الموظف يعمل عند حاجب الملك رنسى بن ميرو، وكان القروى خوان إنبو يعرف ذلك جيداً فقد اشتكى لرنسى مما لاقاه أمام قصره من عنت وظلم. ولما أعجب رنسى ببلاغته وشجاعته نقل ذلك فى المساء إلى الملك فما كان من الملك إلا أن أمر رنسى بن ميرو بأن يبلغه أولاً بأول بشكاوى هذا القروى بعد أن يؤمن له ولأسرته وأطفاله سبل العيش وما يحتاجونه لأن هذا القروى حينما يشد الرحال إلى العاصمة فما ذلك إلا لأن منزله خاو حتى الأرض!! إذن فالملك الذى ندعوه مستبدًا ظالمًا كان يعرف جيداً أحوال شعبه ويهتم بتفاصيل حياتهم. إن الملك نب - كاو - رع أراد من خلال الاستماع إلى شكاوى هذا القروى البليغ أن يعرف ما يعانىه الناس فى ظل حكمه حتى ينظر هل تتناقض هذه المظالم

والشكاوى مع التقارير الرسمية التى كانت تأتية من المسئولين والحجاب ومن الوزير الأول. ولعلنا ندرك أن مواصلة شكاوى القروى التسعة لتسعة أيام كاملة وإصراره على أنه سينال حقه وأن العدالة ستتحقق حتى لو كان من ظلمه واعتدى عليه أحد موظفى قصر حاجب الملك، كل ذلك يعنى أن العدالة والقانون كان لهما من يسهر على تطبيقهما وأن الحق يعود إلى أصحابه مهما كان شأنهم. وكما كان رائعاً من هذا الملك الإهناسى أن يأمر بعد أن استمع إلى كل هذه الشكاوى من القروى الفصيح المطالب بالعدالة ورد الحقوق، كما كان رائعاً أن يأمر برد الظلم عنه وأن يجرى الظالم من كل ثرواته وأملكه هو ورجاله الذين اشتركوا معه فى هذه الجريمة ضد خوان إنبو ذلك الفلاح البسيط الذى كان يعنى أن «العدل» لا يضع فى مصر وأن الملك سيرد عنه الظلم ويدفع عنه الظالمين!

يا صديقى، لقد كان ملوك مصر القديمة هم من يتغنون بالعدالة ويشعرون مع تطبيقها على كل أفراد الشعب بالسعادة وأنهم سينعمون بالخلود بعد هذه الحياة. انظر إلى حتشبسوت تلك الملكة المصرية القديمة التى كتبت على قبرها «لقد كان خبزي العدالة». هذا ما كان يفتخر به ملوك مصر القديمة رجالاً ونساءً فماذا يفعل حكامنا اليوم؟! يتغنون بها دون أن نرى منها على الأرض شيئاً. إن ملوك مصر القديمة كانوا يملأون الأرض عدلاً وخيرات وكان أهل مصر يعيشون مستقرين سعداء يمرحون على شاطئى النهر فى المساء ويعملون بكل جد واجتهاد فى الصباح، وكان علماءها وكهنتها يصنعون التقدم فى كل مجالات الحياة ولا تزال معجزاتهم المعمارية والعلمية شاهدة على عبقريتهم وإنجازاتهم الحضارية التى لم نصل بعد رغم كل التقدم العلمى فى عصرنا إلى معرفة أسرارها وفك طلاسمها. يا صديقى إن أحد ملوك مصر القديمة رفض أن يزوج إحدى أميراته إلى أحد الملوك من أصدقائه المقربين قائلاً له: لم تجر عادة المصريين أن يزوجوا بناتهم لأحد من الغرباء!! فماذا أنتم فاعلون الآن فى بنات مصر الذين يباعون وهم لا يزالون أطفالاً لأثرياء العرب فلا نجد مصرى يتحرك ولا نجد قانوناً يسن لتحريم ذلك ورفضه!!

يا صديقى لقد أفاض المصريون القدماء ملوكاً وشعباً على الإنسانية كلها بالمعرفة والتقدم العلمى والنظام السياسى المستقر لآلاف السنين من خلال اتفاقهم على كلمة واحدة هى «العدالة - الماعت»، فكانت هى دستورهم ومطلبهم حكماً ومحكومين، ولنتظر أخيراً إلى خطاب التكليف الملكى للوزير الأول حينما يعينه وهو يقول له: تبصر فى وظيفتك وكن

يقظاً لمهامها فهي الركن الركين لكل البلاد. إنها ليست حلوة المذاق، بل إنها مرة، فالوزير الأعظم هو النحاس الذى يحيط بذهب سيده ثم يحذره من أنه وإن كان يمثل مكانة بارزة فى الدولة فإن الماء والهواء يخبران الآن بكل ما يفعله، فعليه إذن أن يراعى الصدق والعدالة وألا يتوانى أبداً فى إقامة العدل لأن الناس ينتظرون العدل فى تصرفات الوزير. ولأذكرك يا صديقى أن الملك لم يكن يعين مسئولاً إلا وهو كفء للمنصب الذى يتولاه وليست قصة يوسف مع الملك المصرى الذى جعله أميناً على خزائن مصر وهو الغريب السجين الذى كان متهماً فى قضية تتعلق بشرف الملك ذاته إلا مثالا واضحا على ذلك!!

أين نحن الآن من كل ذلك؟ يا صديقى، إن المصريين القدماء صنعوا أعظم الحضارات الإنسانية وأكثرها تقدماً على وجه الأرض منذ ذلك التاريخ وحتى الآن بديل أننا لا نزال نعجز عن فهم إنجازاتهم الجبارة فى مجالات العمارة والطب والتحنيط والفلك والهندسة وغيرها من العلوم. فما بالنا الآن نعجز عن بناء نظام سياسى جديد يحترم فيه الجميع الدستور والقانون!! ما بالنا نعجز عن أن نتلاحم ونترابط كما كان أجدادنا هؤلاء ونحيا حياة «الكل فى واحد»!! ما بالنا لا نستطيع أن ننحى مصالحنا الآنية الوقتية فى سبيل مصلحة الوطن الذى نعيش على أرضه ونلتحف بسمائه وننعم بخيراته!! ما بالنا لا نستطيع أن نحقق العدالة والنظام رغم أننا لدينا، بالإضافة إلى الميراث الحضارى العظيم ونواتج التقدم الإنسانى الرائعة، شرائع الله السماوية. إننا حقاً لا نستحق الحياة الكريمة التى نطلبها ما دمنا لا نستطيع الإخلاص فى القول والعمل لوجه الله والوطن وليس لمصلحته أفراد أو جماعات تتصارع من أجل سلطة زائلة وتتقاتل فى الوقت الذى يضيع فيه الوطن وتتهدم أركان الدولة، لك الله يا مصر ولكم أيها المصريون الشرفاء والمجد والسؤدد إن شاء الله ما دمنا بقى فينا بعض المخلصين للوطن والمنتمين إلى هذه الأرض الطيبة المعطاءة بلا حدود!



(٥)

**عاجل إلى وزير التربية والتعليم..
راجع قرارك الأخير وإلا لحقتك لعنة الفلاسفة والمجتمع!!**

فى الوقت الذى يشكو المجتمع المصرى من الفوضى الفكرية والبلطجة نتيجة شيوع الأمية وصور عديدة من التفكير الخرافى والأسطورى وانعدام القدرة على التفكير العلمى والعقلى المنظم بين أبناء مصر، نجد أن وزارة التربية والتعليم تصدر قرارا بتهميش دراسة المقرر الوحيد الذى يتعلم أبناؤنا من خلاله التفكير العقلانى، إنه مقرر الفلسفة والمنطق؛ فبعد أن استبعد من أن يكون -كما هو متبع فى كل دول العالم المتقدمة- مقرر دراسى متدرجا على جميع الطلاب من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الثانوية حسب مستواهم الفكرى ومتطلبات المرحلة التربوية، نجد نظامنا التعليمى يقصر تعلم الفلسفة والتفكير الفلسفى والمنطقى على طلاب الشعبة الأدبية، وباليته توقف عند ذلك، بل إن وزارتنا الميمونة أصدرت قرارا فى إطار مايسمى بالنظام الجديد للثانوية العامة بأن يقتصر وجود الفلسفة والمنطق فى الصف الثالث الثانوى على كونها مقرر اختياريا يختار الطالب بينه وبين علم النفس والاجتماع إضافة إلى مقررين إجباريين هما التاريخ والجغرافيا!!

حقيقة لأدرى أى منطق أعوج وراء هذا الهراء، لأن الجميع يعرف أن الفلسفة هى أصل العلوم جميعا فما بالك بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، وقد فات الجميع إدراك أنه إلى وقت قريب كان علم الاجتماع وعلم النفس مجرد شعب داخل قسم الفلسفة فى الجامعات المصرية!!

يا أيها السادة الأفاضل الذين تصدوا لإصدار هذا القرار الأهوج راجعوا أنفسكم قبل أن يحاسبكم التاريخ الذى لايرحم، إذ إن معنى تهميش دراسة الفلسفة هو تغييب للعقل وإبعاد لأبنائنا عن التدريب على التفكير العقلى الحر المبدع؛ فدراسة الفلسفة ليس الهدف منها فقط معرفة مذاهب الفلاسفة ودراسة أنساقهم الفلسفية، بل تستهدف معرفة كيف يفكر الفيلسوف وكيف يُعمل عقله فى تحليل مشكلات عصره وإدراك الحلول الصائبة لها عبر إدراك عللها الخفية وراء مناشهده من ظواهر أو أعراض لهذه المشكلة أو تلك مما يواجهه

المجتمع في كل مجالات الحياة وإذا كان تهميش دراسة الفلسفة الآن يتم إرضاءً لتيارات دينية بدأ يعلو صوتها الآن على الساحة السياسية والإعلامية فدعوني أذكركم وأذكرهم بأن الحضارة الإسلامية لم تنهض وتحقق السيادة والريادة في عصرها الزاهي إلا بفضل الوعي الرائع بأهمية التفكير المنطقي والفلسفي ودورها في قيادة التقدم العلمي والحضارى للأمة جنباً إلى جنب مع الوعي بجوهر الإسلام الصحيح الداعى إلى التفكير العلمى والعقلى لدرجة فرضهما على المسلم حتى يكتمل إيمانه ، وهذا هو ما عبر عنه الإمام أبو حامد الغزالي قديماً بقوله «إن العقل أساس الشريعة» و «إن الشكوك هى الموصلة إلى الحق، فمن لم يشك لم ينظر، ومن لم ينظر لم يبصر، ومن لم يبصر بقى فى العمى والضلال»، وهذا أيضاً هو ما عبر عنه مفكرنا المعاصر عباس محمود العقاد حينما كتب «التفكير فريضة إسلامية» وقصد بذلك أن التفكير العقلى وعماده التفكير الفلسفى والمنطقى هو ما يمثل الأداة الرئيسة للإبداع وإحراز التقدم فى العلوم الأخرى، بل فى كل مناحى الحياة؛ ولا أدل على ذلك من أن العلماء المسلمين الأوائل فى عصر الإسلام الزاهي كانوا عادة ما ينصحن تلاميذهم بدراسة الفلسفة والمنطق قبل أن يتخصصوا فى دراسة أى من العلوم الطبيعية أو الرياضية أو حتى العلوم الشرعية! فما بالنا اليوم ونحن فى أشد الحاجة إلى التدريب على استخدام التفكير العقلى المنظم نحرم طلابنا من أن يدرسوا الفلسفة وأن يتدربوا على التفكير الفلسفى والمنطقى عبر سنوات الدراسة الثلاث فى الثانوى العام على الأقل!!

إن دراسة الفلسفة والمنطق والتفكير العلمى نظرياً وتطبيقياً هو الذى سيصنع الفارق فى عقلية الطالب المصرى، بل فى عقلية الإنسان المصرى عموماً، إنه ما يمكن أن ينقلنا من ثقافة التخلف التى تلقنا وتجرتنا إلى الوراثة الآن إلى ثقافة التقدم والنهضة التى نطمح إلى تحقيقها، هو الذى سينقل مجتمعنا من هذا التزمّت والتعصب الأعمى للرأى أو للحزب أو للمعتقد أياً كان نوعه إلى قيم نريدها جميعاً مثل التسامح الفكرى وحب الحوار مع الآخر والقبول به وجوداً وفكراً.

وإذا ما سمح لى السادة الذين اتخذوا هذا القرار المعيب تحت ضغط الوقت ومتطلبات التطوير - الذى لن يكون بدون تعلم الفلسفة والتفكير المنطقى - أن أقدم اقتراحاً فى هذا الأمر لعله يكون حلاً لهذه المعضلة، فإنى أقترح ما يلى بصورة واضحة ومحددة بالنسبة لما يدرسه طلاب الصف الثالث الثانوى.

أولاً: الاكتفاء بدراسة اللغة العربية واللغة الأجنبية الأولى كمقررين إجباريين على كل الطلاب فهذا أجدى بالنسبة لهؤلاء الطلاب، فإجادة لغة أجنبية واحدة إلى جانب لغتهم الأم هو أمر يسعى إليه الجميع ولا داعي لأن نثقل على الطلاب بضرورة دراسة لغة أجنبية أخرى سرعان ماسيهم لها.

ثانياً: بالنسبة للثانوى العام الأدبى يمكن إدماج التاريخ والجغرافيا فى مادة واحدة مبسطة كما هو الحال فى مادة علم النفس والاجتماع، ومن ثم تصبح مادة الفلسفة والمنطق هى المادة الثالثة، بل هى بالتأكيد المادة التى ينبغى أن توضع فى الترتيب الأول بين مواد الثانوى العام الأدبى. وعلى ذلك تتكافأ المقررات الثلاثة فى الأهمية وفى الدمج أيضاً؛ إذ إن دمج التاريخ مع الجغرافيا يعد منطقياً حيث يتكامل دراسة تاريخ الشعوب مع جغرافية المكان، كما يتكامل دراسة الإنسان فرداً وجماعة فى علمى النفس والاجتماع.

وأتصور أن هذين المقترحين منطقيان فى إطار سياسة الوزارة فى التخفيف على الطلاب، وفى الوقت ذاته سيتحقق تكافؤ الدراسة فى الشعب الثلاثة؛ فإذا كان الطالب لن يختار بين بدائل فى شعبتى العلوم والرياضيات حيث سيدرس فى كليهما ثلاثة مقررات إجبارية بالإضافة إلى اللغتين العربية والأجنبية فلا داعي لأن نخير طلاب الشعبة الأدبية بين بديلين كلاهما مهم بالنسبة له، فضلاً عن أن دمج التاريخ والجغرافيا سيجعلنا أمام مقرر دراسى واحد متكامل يخفف من حدة وثقل دراسة كل مقرر منهما على حدة. وليعلم الجميع أننا هنا لا نقلل من أهمية دراسة اللغة الثانية ولا من أهمية دراسة علمى التاريخ والجغرافيا، بل الهدف هو التخفيف عن طلابنا الذين سيتجهون بعد ذلك إلى الكليات التى سيعتمقون بالدراسة فيها من خلال التخصص الدقيق فى أى فرع من فروع المعرفة الإنسانية والاجتماعية. ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد، والله المستعان.



(٦)

هل انطفأت أنوار مصر؟!

بعد احتفالات الشباب بمرور العام الثاني على ثورتهم العظيمة، ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م، تلك الاحتفالات التي تراوحت بين البشر والسرور من قبل تيارات الإسلام السياسى الحاكمة والمتحكمة الآن، وبين الضيق والإحباط من قبل معظم طوائف الشعب المصرى الأخرى، ذلك الإحباط الذى عبروا عنه بخروجهم إلى الميادين فى معظم محافظات مصر مطالبين بسقوط الحكومة والنظام بعد الفشل فى تحقيق أهداف الثورة وبعد الجمود الذى أصاب الحياة السياسية بفضل القرارات الخاطئة والسياسات التى لم تصف جديدا على حياة المصريين!

أقول إنه منذ هذه الاحتفالات أرى الكآبة والقلق على وجوه الشباب؛ ذلك القلق وتلك الكآبة التى ذكرتني بما قبل الثورة مما دفعنى لأن أسألهم: ما بكم أيها الشباب؟ ما هذا اليأس الذى أراه فى عيونكم وما هذا الصمت المريب الذى أصبح من سماتكم بعد أن كانت أصواتكم عالية وحماسكم لاحدود لها؟! فإذا بأحدهم يصيح قائلا: ماذا نفعل وقد انطفأت أنوار مصر بعد أن تسلمها الإخوان المسلمون ومن تحالف معهم من التيارات الإسلامية الأخرى، ماذا نفعل وقد سدوا شرابين الحياة فى أنحاء المحروسة؟! وها نحن نعانى الأزمات تلو الأزمات؛ نعانى تقييدا فى الحريات ووأدا للإبداع الفنى والأدبى، ونقصا فى الخدمات التى طالت أبسط مقومات الحياة؟! ماذا نفعل وقد أصبحنا نعانى من نظرات الريبة والعتاب من كل من يرانا متصورين أننا السبب فى كل ما حدث منذ أشعلنا شرارة الثورة التى لم نستطع تحقيق أهدافها؟! ماذا نفعل ونحن فى كل يوم نعبر عن غضبنا مما يحدث بالتظاهر السلمى فنواجه بعنف لم نشاهده فى عهد الرئيس المخلوع؟! ماذا نفعل وصوتنا لم يعد يسمعه أحد رغم مرور الأيام والشهور ونحن قابعون فى ميدان التحرير نرفع مطالبنا ومطالب الشعب العادلة ولا يستجيب لنا أحد؟! الكل مشغول؛ الرئاسة والحزب الحاكم بأمر الانتخابات حتى تتم السيطرة على ما تبقى من سلطات الدولة، والمعارضة مشغولة بتوصيل رسائلها المعارضة رسالة تلو الأخرى لمؤسسة الرئاسة التى لم تعد تسمع

إلا لصوت الجماعة والحزب !! إن مصر أصبحت على شفا الإفلاس الاقتصادى وعجلة الإنتاج شبه معطلة ، والشوارع تكاد تكون مغلقة ومعظم المصالح متوقفة عن العمل وكأننا فى عصيان مدنى حقيقى رغم أننا لم ندعو إليه بعد ؟! ماذا نفعل وقد انسد أفق الحرية الذى كنا نتمناه وانطفأت طاقة النور التى علقنا عليها آمالنا فى المستقبل المشرق ؟! ماذا نفعل وقد ازدادت وطأة الظلم وغابت العدالة التى كم نادينا بها وحلمنا بتحقيقها بعد الثورة؟! لقد تبددت أحلامنا فى المستقبل الأفضل ، وفى فرصة عمل كنا نطمح إليها وفى حياة مستقرة كنا نتوق إليها ، لقد تحولت الأحلام والطموحات إلى سراب ولم نعد نرى فى نهاية النفق المظلم إلا الظلام الدامس !!

وهنا أوقفت هذا الشاب عن الاسترسال فى الحديث قائلًا: يا بنى ، إن أضواء مصر لم ولن تنطفئ ولا يستطيع أن يطفئها أحد ، لأنها لو تعلم ليست فى الأشخاص ولا فى الحكام أو النظام الحاكم أيا كان ، وإنما هى فى مؤسسات الدولة المصرية العريقة التى لا مثيل لها فى المنطقة ، إنها فى الأزهر الشريف وفى جامعة القاهرة وفى المجمع العلمى المصرى وفى مجمع اللغة العربية وفى المركز القومى للبحوث ، إنها فى جريدة الأهرام الهيئة المصرية العامة للكتاب وفى المجلس الأعلى للثقافة وفى أكاديمية الفنون وفى الثقافة الجماهيرية ودار الأوبرا المصرية والمسرح القومى المصرى ، إنها فى اتحاد كتاب مصر وفى النقابات المهنية المصرية ، إنها فى شركات مصر الكبرى فى المحلة وكفر الدوار والإسكندرية وكل محافظات مصر ، إنها فى السد العالى والقناطر الخيرية وقناة السويس ، إن أنوار مصر تلمحها فى عيني الفلاح المصرى الذى لا تفت فى عضده الأزمات والسنون ، تراها فى إصرار العامل المصرى الخلاق البناء الفتى ، إن أنوار مصر يحرسها جيشها الوطنى العظيم الذى ظل وسيظل حامى حماها إلى الأبد. إن أنوار مصر فى كل مؤسساتها الوطنية التى تحمل على عاتقها تقدم مصر وصنع نهضتها. إن هذه المؤسسات وإن خبا نورها بعض الوقت بفعل الضغوط والاستبداد ، فإن نورها سيعود بلا شك أقوى مما كان. إن أنوار مصر لا يمكن أن تنطفئ ما دام فيها علماء من أمثال د. محمد غنيم ومركزه العالمى للكلية فى دلتا مصر ود. مجدى يعقوب بمركزه العالمى للقلب فى صعيد مصر ، إن نور العلم لا يمكن أن ينطفئ فيها ما دام قد بدأت تنفذ مع ابنها البار د. أحمد زويل المشروع العلمى القومى (مدينة زويل العلمية) الذى سيكون بؤرة لإشعاع علمى جديد لمصر وبداية لإنشاء عددٍ من

المدن العلمية المتكاملة التي ستعيد الريادة العلمية لها وتسهم في حل الكثير من مشكلاتها وتدفع عجلة الإبداع لدى أبنائها نحو المشاركة في ركب التقدم العلمى العالمى بقوة، إن أنوار مصر العلمية لا يمكن أن تنطفئ وفيها هذا الكم الهائل من الكليات والمعاهد والمراكز العلمية والبحثية التي تكتظ بآلاف العلماء والباحثين الذين يسهرون ليل نهار على إنجاز أبحاثهم العلمية المبدعة في كل ميادين العلم، تلك الأبحاث التي لو التفت إليها السادة المخططون والذين يمتلكون السلطة التنفيذية لوجدوا بها حلولاً فورية لكل مشكلات مصر. إن أنوارها الفكرية والثقافية والفنية لن تخبو أبداً ما دام فيها كتاب عظام من أمثال محمد حسنين هيكل و السيد يس و جابر عصفور وصلاح فضل و محمد سلماوى وجمال الغيطانى و يوسف القعيد و بهاء طاهر و يوسف الشارونى و علاء الأسوانى و قدرى حفىنى و سعد الدين إبراهيم و سكيينة فؤاد و أحمد السيد النجار وغيرهم كثير كثير، ما دام فيها شعراء كبار من أمثال فاروق جويدة و محمد ابراهيم أبو سنة و أحمد عبد المعطى حجازى و عبد الرحمن الأبندى و أحمد فؤاد نجم و جمال بخيت وغيرهم كثير كثير، وما دام فيها مفكرون و علماء أفاض من أمثال أسامة الباز و يحيى هويدى و مصطفى سويف و صفى الدين أبو العز و حسن حنفى و شوقى جلال و أحمد الطيب و حسن الشافعى و محمود زقزوق و على جمعة و يحيى الجمل و مراد وهبة و محمد عنانى و ماهر شفيق و سمير مرقص و محمد الجوهري و حسين نصار و فهمى هويدى و فوزى فهمى و حسام عيسى و مفيد شهاب و فوزية عبد الستار و إمام عبد الفتاح و حسين كامل بهاء الدين و حامد عمار و أحمد حجى و محمود الناقه و مصطفى السيد و فاروق الباز و شريف مختار و رشيقة الريدى و أحمد فؤاد باشا و عبد الحلیم نور الدين وغيرهم كثير كثير، وما دام فيها من الفنانين المبدعين أمثال محمد صبحى و عزت العلايلى و نور الشريف و فاتن حمامة و سميحة أيوب و عايدة عبد العزيز و أحمد عبد الحلیم و حسين فهمى و محمد فاضل و خالد يوسف و عادل إمام و فردوس عبد الحميد و خليل مرسى و على الحجار و محمد منير وغيرهم كثير كثير. إن علماء مصر و رجال الفكر فيها و كتابها و مثقفيها و فنانينها الكبار و تلاميذهم أجيالا و أجيالا هم سر قوة مصر الناعمة و هؤلاء - ممن ذكرت و ممن لم أذكر لضيق المساحة - موجودون فى كل ربوع الوطن يعملون و يبذلون و ينتظرون الفرصة لتتوهج إبداعاتهم من جديد لتكون شرارة ثورة التقدم الحقيقية على أرض الكنانة.. ولا تياس يا بنى فإن غدا لناظره قريب قريب.. ولتعلم أن كل ثورات الدنيا وفتت أمام

تحقيق أهدافها الكثير من العراقيين التي قام بها أعداؤها سواء الظاهرون للعيان أو الذين تخفوا تحت عباؤها لكنها سرعان ما تنهض من كبوتها وتتحدى كل العقبات وتحطم كل التحديات عبر النقاء الثورى الهادر لإرادة الشعب الواعية التي لا تهدأ إلا بعد أن تجد الأمانى تتحقق والأهداف تتحول إلى واقع يعيشه الناس. وليست الثورة المصرية استثناء من هذه القاعدة، فالقاعدة أن لكل ثورة أعداءها وإن كان أشد هؤلاء الأعداء هم الذين يتمسحون بها ويلبسون ثوبها زورا وبهتانا، وحينما يفتن الشعب إلى هؤلاء الأعداء ويكشف مخططاتهم لسرقة ثورته والاستيلاء على إرادته سرعان ما يهب من جديد طلبا للحق ودرءا للباطل وإعادة مسار ثورته إلى الطريق الصحيح! ! وإنى لأرى هذا فى فجر جديد قادم للثورة المصرية لن يطول انتظاره. ولاشك أن صانعى هذا الفجر الجديد هم أنتم يا شباب الثورة الواعى، هم أنتم يا أصحاب المصلحة الحقيقية فى هذا الوطن ويا صناع مستقبله الواعد الذى سيولد بسواعدكم الفتية ويفكركم المبدع وإرادتكم القوية التى لاتلين.



(٧)

وعادت أنوار مصر تتلأأ من جديد مع ثورة يونية وانتخاب الرئيس

كانت آخر مقالة كتبتها للأهرام فى باب «قضايا وآراء» قبل ثورة الثلاثين من يونيو بعنوان «هل انطقت أنوار مصر؟»، وقد قدر محررها القدير آنذاك أن يستبدله بما انتهت إليه المقالة ذاتها «لن تنطفئ أنوار مصر»؛ لقد قلت وقتها إنه على الرغم من اليأس الذى بدا على وجوه الشباب والإحباط الذى سرى بين الناس والتردى الواضح فى كل الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية، فإن مصر لم ولن تموت ولن تنطفئ أنوارها أبداً لأن أنوارها ليست فيما يفعله حكامها مهما استبدوا ومهما كانوا ظلاميين وغير واعين بدورها الحضارى والريادى عبر التاريخ، إنما أنوارها كامنة فى قلوب وعقول شعبها العظيم وأبنائها الأبرار من ذوى القدرة والمكانة فى الفكر والآداب والعلوم والفنون، وفى السياسة والاقتصاد. إن أنوار مصر فى وجه فلاحها الصابر المكافح الذى يقضى يومه يزرع ويحصد الخير لمصر والمصريين، إنه فى وجه كل عمالها البسطاء الذين يؤمنون بأن العمل عبادة وإتقانه صلاة لله، إن أنوارها فى وجه شبابها الرائع الذى امتلك أدوات العصر ولما لم يجد المجال مفتوحاً أمامه لخدمة نفسه ووطنه وسدت فى وجهه آفاق الأمل فى المستقبل امتلك إرادته وقاد ثورته غير المسبوقة فى الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م معبراً عن إرادة شعب وهوية أمة تريد التقدم والرفاه وتنشد الحرية والعدالة، ثم لما وجد أن من سرقوها منه يسكرون بها فى الطريق الخطأ أعاد تأجيحها فى موجة ثانية عارمة مبهرة فى الثلاثين من يونيو العظيم من عام ٢٠١٣م ليسجل التاريخ الإنسانى أنه ولأول مرة يثور شعب ويصح مسار ثورته بثورة سلمية ثانية أشد وأقوى من الأولى خلال عامين فقط من عمر الزمان. إن أنوار مصر فى صدور كل فرد من أفراد جيشها العظيم الذين هم بشهادة الرسول الكريم خير أجناد الأرض، إنهم أولئك الرجال الذين طالما انحازوا إلى شعبهم دوماً ولم يحدث عبر التاريخ منذ مصر القديمة إلى الآن أن وجهوا سلاحهم ضد أبناء شعبهم، بل كانوا على مدى التاريخ قوة مصر القاهرة للأعداء والمدافعة عن حدود الوطن.

لقد سطعت أنوار مصر فى صبيحة يوم الثلاثين من يونيو و يوم الرابع من يوليو ٢٠١٣م، وكذلك يوم السادس والعشرين من يوليو كما تسطع دائما وقت الشدائد والأزمات، واستعاد شعبها البطل بلده إلى حضنه الدافئ من جديد فى لحظة فارقة من تاريخ مصر المجيد، إنها اللحظة التى توحد فيها الجميع، لحظة «الكل فى واحد» جيش وشرطة وشعب، ولحظات التوحد فى تاريخ مصر هى اللحظات التى تأذن ببزوغ فجر جديد، فجر نهضة حقيقية باهرة. وإنى لأستشعر أن هذه اللحظة هى لحظة بزوغ هذه النهضة الجديدة وكأن تاريخ مصر كان قد توقف فيما بين ١٢ فبراير ٢٠١١م و ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، توقف لأنه قد انفجرت فى هذه الفترة كل الشرور والأخطاء والأمراض التى خرجت من رحم شعب أراد له الله أن يتطهر من حمله الكاذب وأن يعود عفيا قويا من جديد.

حقا لقد تطهر الشعب المصرى من أدرائه وشفى من أمراضه وتخلص من حمله الكاذب الذى مثله جماعة «الإخوان» ومشروعهم المزيف وشعاراتهم الكاذبة. لقد عاد الشعب إلى توحيده لافرق فيه بين شباب وشيوخ، بين رجال ونساء، بين مسلم ومسيحى، بين سلفى وليبرالى علمانى. ولاشك أن هذا التطهر يكون عادة بداية لحظة فارقة فى تاريخ الأفراد والشعوب على السواء؛ فعلى مستوى الفرد يكون بداية مراجعة حقيقية للنفس حتى تتجه إلى الصواب بعد أن كشفت أمامها الحقائق وانجلت غوامض الأمور، وعلى مستوى الشعوب يبدأ أفرادها فى تغليب المصلحة العامة و الوطنية على المصالح الذاتية وتغليب نوازع الخير على نوازع الشر، ومن ثم يكون ذلك إيذانا ببده تحقيق حلم الأمة فيتحقق لها النصر تلو النصر وتتبوأ مكانتها المتقدمة بين الأمم.

والحق أن مصرنا الغالية تعيش هذه اللحظة الفارقة المتطهرة الآن، ومن ثم علينا أن نرسم لأنفسنا أفرادا وشعبا، حكاما ومحكومين خطة طريق للانتصار على أنفسنا وعلى أهوائنا الذاتية حتى نحقق ما نصبو إليه ونمتلك إرادة التقدم من جديد بعد أن افتقدنا بوصلتها فى السنوات الماضية، وهذه الخطة تعتمد على أمرين اثنين لا ثالث لهما:

أولا: الحرص على أن نظل متحدين فلا يميز بين بعضنا بعضا، فالجميع مصريون لا فرق بين مصرى وآخر، كلنا محب لبلده ومنتم إلى وطنه، وكلنا نعمل لمصلحة الوطن بلا تخوين أو إقصاء، قد نختلف فى الآراء أو فى العقيدة لكننا نتشارك فى حب الوطن، تتعدد انتماءاتنا السياسية والحزبية لكننا متفقون على المصلحة العليا للوطن وعدم المساس بأى من

ثوابته القومية. إن اختلاف الآراء والمعتقدات فطرة فطر الله الناس عليها وينبغي أن نسلم بها بل ندافع عنها؛ لأن الله خلقنا أفرادا وشعوبا وقبائل شتى لتتعارف وتتشارك وتتعاون على كل ما يعمر الأرض ويبني الحضارة ويصنع التقدم وينشر الخير والسلام. إن في إدراك ذلك قوة المصريين وسبيل توحدهم لتحقيق كل أهدافهم فى النهضة والتقدم أما الأمر الثانى الأكثر أهمية فهو أن نعود للعمل الجاد المخلص من أجل تحقيق مصلحتنا ورفعة وطننا فقد حباننا الله أرضا مليئة بالخيرات يمكننا أن نستخرجها وننميها بالعلم الجاد والعمل المخلص، إن على كل منا أن يركز فى العمل الذى يتقنه؛ فالفلاح عليه أن يخلص فى زراعته ويرعى محصوله، وعلى العامل أن يخلص فى عمله ويتقنه، كذلك العالم فى معمله والقاضى فى محكمته والأستاذ بين طلابه والجندى فى دفاعه عن وطنه والشرطى فى حفاظه على الأمن، إن كل ذى تخصص وكل ذى حرفة عليه أن يتقنها؛ فالله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه وإتقان العمل لوجه الله يصب فى النهاية فى مصلحة الفرد ومصلحة الوطن. لقد قصرنا جميعا فى أعمالنا بحجة أن «البلد نهبها حكامها» و «على قد فلوسهم» وربما كان ذلك سببا فى بعض ما كنا نعانيه من شظف العيش و «قلة البركة!!» فلنعد الآن إلى العمل الجاد المتقن ليكون ذلك نذيرا ومبشرا بالخير الكثير الذى سيعم كل أبناء الوطن. إن هذين الأساسيين، العودة إلى وحدة أبناء الأمة تحت راية الوطن الواحد دون تمييز ودون إقصاء والعودة إلى العمل الجاد والإخلاص فيه، سيقودان الجميع بحق إلى صنع المستقبل المشرق لهذا الوطن العظيم وهو المستقبل الذى يليق بمصر وبالمصريين الذين صنعوا معجزة التغيير السلمى مرتين خلال أقل من ثلاثة أعوام وانتصروا فيهما على الاستبداد والطغيان، ولا أشك لحظة فى أنهم قادرون على صنع معجزة التقدم فى كل مجالات الحياة بما فيها التقدم الاقتصادى والعلمى وتحقيق العدالة الاجتماعية فى زمن قياسي يدهشون به العالم كما أدهشوه على مدار تاريخهم القديم والحديث على حد سواء.

إن الشعب المصرى لا تنطفئ أنواره أبدا رغم ما قد يعترىها من خبو ورغم ما قد يعرقلها من عثرات؛ إذ سرعان ما يتحول الذبول إلى توهج والجمود إلى تقدم، إنه الشعب الذى صنع أول حضارة وأول مدنية على وجه الأرض، وهو الشعب نفسه القادر بإذن الله وإرادته على أن يصنع اليوم نهضته الجديدة ليتبوأ المكانة التى تليق به بين شعوب العالم المتقدمة. لقد عادت أنوار مصر تتألأ ساطعة من جديد ولن يستطيع أحد أن يطفئها بعد

اليوم، وخاصة بعد أن تغلب المصريون على كل المعوقات، وتحذوا كل المؤامرات الداخلية والخارجية، ولم يأبهوا بالتفجيرات الإرهابية ولم تخفهم الميليشيات التكفيرية، ونجحوا في تنفيذ خارطة المستقبل التي حددها لأنفسهم؛ فمن وضع الدستور الجديد، إلى انتخاب الرئيس الجديد بهذه الأغلبية الهائلة التي تمكنه من الانطلاق بقوة في تنفيذ برنامجه مدعوما بثقة المصريين الذين بادلوه حبا بحب، ولاشك أنهم سيكونون هم أنفسهم الدعامة القوية التي تتحمل مع الرئيس عبد الفتاح السيسى عبء صنع المستقبل الأفضل لأنفسهم وللأجيال القادمة.



(٨)

المصريون يعيدون صياغة التاريخ الإنساني بثورتهم الثانية

إن القراءة المتأنية لما حدث في مصر خلال العامين الماضيين ومنذ نجاح ثورة المصريين الأولى في ٢٥ يناير ٢٠١١م في الإطاحة بنظام مبارك الاستبدادي يتأكد بها أن الثورة التي أبهرت العالم بسلميتها وبقيادة شبابها النقي قد سرقت منذ اللحظة الأولى حيث بدأت مفاوضات الإخوان مع قادة المجلس العسكري آنذاك، تلك المفاوضات التي انتهت بإصدار ذلك الإعلان الدستوري المشؤوم الذي حدد خارطة طريق خاطئة تبدأ بإجراء انتخابات مبكرة للمجلس النيابي قبل وضع دستور جديد للبلاد!! ولم يكن ذلك إلا لمصلحة فصيل واحد فقط هو جماعة الإخوان والتيارات الإسلامية التي كانت تعمل على الأرض منذ عشرات السنين وتتحين الفرصة للقفز على السلطة. وبالفعل تم لها ذلك وخدع المصريون تحت ستار الدين فولوا السلطة لمن لا يستحقها!! ولم يمر عام على تولى الجماعة السلطة الحقيقية بعد انتخاب د.مرسى رئيسا للبلاد حتى بدأ ينكشف المستور شيئا فشيئا وبدأت الشعارات التي رددوها أثناء الانتخابات تتساقط واحدا بعد الآخر فلم ير المصريون شيئا من هذه الشعارات البراقة مثل «الإسلام هو الحل» و «نحمل الخير لمصر» و «مشروع نهضة مصر» يتحقق على أرض الواقع!! وساءت حياة المصريين في الوقت الذي اطمأنت فيه الجماعة إلى أنها قد امتلكت مصر وأن عليها أن تسرع في تمكين أعضائها وأنصارها من السيطرة على مفاصل وأركان الدولة في مصر تمهيدا لتنفيذ الخطة الأهم وهي جعل مصر إحدى ولايات دولة الخلافة المنشودة!! ولا يهم في إطار ذلك أن تتآكل أطراف مصر في سيناء وحلايب وشلاتين، ولا يهم أن تؤجر قطعة غالية واستراتيجية من أرض تحت شعار خطة تنمية قناة السويس، ولا يهم أن يبني الأثيوبيون سدا ليحققوا نهضتهم على حساب حصة مصر في مياه النهر ولا مانع من أن تستفيد إسرائيل من مياه النيل عبر مصر الإمارة الإسلامية ضمانا لوجود إمارة غزة في يد حماس، ولا مانع من أن تضم حماس إمارة رام الله إلى ملكها وكذلك أجزاء من سيناء المصرية مقابل أن تتمتع إسرائيل بالاستقرار، والأهم

كذلك هو مد جسور الصداقة والود مع تركيا رمز الخلافة العثمانية البائدة والتي لم تترك بصمة واحدة على أرض مصر أثناء تبعيتها لها، ولا مانع من مد جسور التعاون مع إيران رغم أطماعها الفارسية واحتلالها للجزر الإماراتية ما دام ذلك سيساعد في تحقيق الأهداف الآنية للجماعة الإخوانية، أما سوريا فلتسارع حكومة الإخوان إلى نجدة إخوانها هناك بإعلان الجهاد ضد حكومتها الشرعية ولا مانع من قطع العلاقات إجمالاً معها ما دام أن ذلك سيساعد في تفتيت وحدة الأراضي السورية وتحطيم جيشها، فالمهم هو أن تنضم إمارة سوريا في النهاية لتصبح إحدى ولايات الخلافة المزعومة، وليتأمل المصريون معي، وخاصة من لم يعوا بعد هذا المخطط الإخواني، منظر تلك الطفلة الصغيرة التي وقفت على منصة رابعة العدوية منذ أيام لتهتف أمام قادة الجماعة وهم يرددون وراءها «يالاميس ياراس الحية الخلافة جايه جايه» وكأن لميس الحديدى المذيعة اللامعة ضمن إحدى القنوات الفضائية تقف ضد المشروع الإخواني في إعادة الخلافة الإسلامية!! ولعلكم قد فهمتم الآن لماذا قال المرشد السابق للجماعة «ظ في مصر» فمصر ليست في رأى الجماعة إلا مجرد أداة لتحقيق الهدف الأكبر!! ولا يهم أن تذوب قوميتها أو تضع هيبتها أو حتى يعانى أهلها الفقر والفاقة. إن المهم هو تحقيق مصلحة الجماعة في سيادة العالم الإسلامى!!

أيها المصريون الشرفاء العظام وشباب مصر الأوفياء في كل الحركات الثورية من تمرد إلى ٦ أبريل، وياشعب مصر الأبى الواعى، لقد أسقطتم بثورتكم الثانية فى ٣٠ يونيو هذا المخطط الذى لم يكن قط يحمل الخير لمصر، بدليل أنه لم يقدم إشارة واحدة طوال عامين ونصف على ذلك، بل انكشف مخططه أمامنا بصورة فجأة، فقد كانوا هم الطرف الثالث الذى يسعى لتخريب مصر وإفقاد مؤسساتها الهيبية بتأجيج الصراع بين الشرطة والشعب لصالح تأسيس الحرس الإخوانى، ثم بتأجيج الصراع بين الجيش والشعب تحت شعار «يسقط يسقط حكم العسكر» وكأن جيش مصر مجموعة من المرتزقة المأجورين وليس هو ذلك الجيش الوطنى الذى لم يرفع سلاحه يوماً فى وجه مواطنيه لأنه منهم، ثم بتأجيج الصراع بين فئات الشعب المختلفة؛ بين المسلمين والمسيحيين، بين المسلمين سنة وشيعة، بل بين جماهير الكرة ألتراس أهلاوى وألتراس مصرى.. إلخ.

إن المخطط كان إضعاف مصر القوية لصالح مصر التى لن تنهض إلا كإمارة إسلامية تحت الخلافة أيا من كان سيختارونه لقيادتها!!

أيها المصريون العظام الذين خرجوا بملايين هادرة لم يشهدها التاريخ الإنساني من قبل ، إنكم بهذه الثورة الثانية قد أفضلتكم وأسقطتم ذلك المشروع الساعى لتفتيت مصر وكسر شوكتها، ذلك المشروع الذى توافقت فيه مصلحة الإخوان مع مصلحة أمريكا ومخططها الصهيونى لتفتيت الدول العربية وكسر إرادتها بحيث لاتملك إرادة التحدى لإسرائيل ولاتستطيع مواجهة مشروعها التوسعى الذى لم تتنازل عنه حتى الآن ، مشروع إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات. إن المواجهة التى يسعى الإخوان إليها الآن لكسر إرادة الجيش المصرى بالهجوم المباشر عليه هى آخر أوراق التوت التى تعرى مخططهم الفاشل ؛ فالجيش المصرى كما هو معلوم هو أكبر وأهم الجيوش العربية وهو الآن آخرها الذى لم يهتز ولم يستطع أحد النيل منه. إنهم يريدون النيل منه لينفتح الطريق مرة أخرى أمام إعادة تنفيذ المخطط الصهيونى الأمريكى بالسيطرة التامة على المنطقة وإخضاعها للمخطط الذى ينفذونه منذ فترة تحت شعار «الفوضى الخلاقة» أى الفوضى التى تخلق واقعا جديدا على الأرض يمكنهم من تفتيت الدول العربية إلى دويلات صغيرة لاجيوش لها ومن ثم يمكن تحقيق المشروع الصهيونى الكبير؛ «دولة يهودية» هى الأقوى فى المنطقة تعربد فيها كيف تشاء وتقضى بالتالى على حلم عودة الفلسطينيين إلى أرضهم المسلوبة وتأسيس دولتهم المستقلة !! إنكم أيها المصريون العظام قد أفسدتم بثورتكم الثانية ضد حكم الإخوان كل هذه المخططات وأعدتم مصر إليكم وإلى حضنها العربى وإلى عمقها الإفريقى الأصيل. ولاشك أن كل الدول العربية وكل الدول الإفريقية ستقدر لكم هذا العمل الجليل وستدعم مصر القوية بكل قوة .وعلى أمريكا ومن يقفون معها من الدول الأوروبية وكل الداعمين للمشروع الصهيونى أن يعيدوا حساباتهم؛ فمصر بشعبها الأبى الواعى الذى استفاق بعد غفوة طويلة ستعود دولة كبرى ومحورية بالمنطقة وستعيد ممارسة دورها الريادى فى صياغة وصناعة تاريخ العالم كما كان لها هذا الدور عبر كل عصور التاريخ. إن مصر بوعى المصريين العالى وبحس شبابها الوطنى الفذ، الذى ربما فاق حس ووعى نخبتهم السياسية التى كانت تجرى وراء تحقيق مصالح سياسية ضيقة، لن يسلموا أبدا بالخضوع لمشروعات ومخططات ترسم لهم سواء من الداخل أو من الخارج لأنهم يعرفون مكانتهم جيدا ويعرفون أنهم الحصن الحصين والأخير الحامى للمصالح الوطنية العربية والإفريقية والإسلامية؛ فمصر ستظل موطن الإسلام الوسطى المعتدل وستظل صاحبة دعوة

الحياد الإيجابي والسلام الحقيقي الذى لا يفرط فى الهوية الوطنية ولا يمس الثوابت العربية والإسلامية. إن المصريين صنع أول حضارة ومدنية إنسانية وهم القادرون دوما على تغيير مجرى التاريخ الإنسانى إذا تطلب الأمر ذلك، وهامهم يفعلون فلهم المجد ولهم كل التوفيق بإذن الله لأن الله يراهم دائما بحق قوله فى الإنجيل «مبارك شعب مصر» وقوله فى القرآن ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾^(١).



(١) سورة يوسف، الآية ٩٩.